



## دور السياسة الضريبية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل مفهوم المسؤولية الاجتماعية

داليا عبد الحسين احمد

الجامعة التكنولوجية

[Dahlia.a.Ahmed@uotechnology.edu.iq](mailto:Dahlia.a.Ahmed@uotechnology.edu.iq)

د. مصطفى علي ابراهيم

الجامعة التكنولوجية

[Mustafa.a.ibrahim@uotechnology.edu.iq](mailto:Mustafa.a.ibrahim@uotechnology.edu.iq)

### المستخلص :

تحلل هذه الدراسة تأثير اتجاه السياسة المالية للدولة بصورة عامة والسياسة الضريبية بصورة خاصة على التنمية الاقتصادية للدولة منذ عام 2010-2022 ومدى علاقتها بالمسؤولية الاجتماعية حيث يحدد الباحثان المراحل والعوامل المهمة في تشكيل السياسة العامة والتحديات الرئيسية التي تواجه حكومة البلاد منذ عام 2003 حتى الوقت الحاضر ومن خلال دراسة وتحليل المجالات الرئيسية للسياسة الضريبية للدولة بما يساهم في توسيع افاق التنمية الاقتصادية مع التركيز على المسؤولية الاجتماعية التي يمكن من خلال فهمها العميق فتح مجالات واسعة للتنمية الاقتصادية حيث تم تناول المسؤولية الاجتماعية من خلال اربعة ابعاد هي: المسؤولية الاقتصادية والمسؤولية القانونية والمسؤولية الاخلاقية والمسؤولية الخيرية وتم عمل استمارة استبانة ضمت 32 فقرة خضعت للتحكيم والتقييم وحصلت على درجة ثبات جيدة باستخدام معامل الفا واستخدم برنامج التحليل الاحصائي SPSS لتحليل البيانات واستخراج المقاييس الاحصائية الوصفية وايجاد العلاقة والتأثير بين السياسة الضريبية وابعاد المسؤولية الاجتماعية وتوصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات اهمها ان الوعي الاجتماعي بتحمل المسؤولية الاجتماعية له دور كبير في ارساء اسس التنمية الاقتصادية والذي يمكن تحقيقه من خلال ما يلزمه الفرد من تحسن المستويات المعيشية , كما ان اتمة العمل الضريبي بتفاصيله الدقيقة يمكن ان يكون دافع كبير لتصرف الفرد بمسؤولية اجتماعية اكبر وتجعل من السياسة الضريبية اكثر كفاءة .

**الكلمات المفتاحية:** السياسة المالية، السياسة الضريبية، التنمية الاقتصادية، العبء الضريبي، التهرب الضريبي، المسؤولية الاجتماعية.

### Abstract:

This research delves into the overarching impact of state financial policies, particularly tax policies, on economic development spanning the years 2010 to 2022. The study explores the intricate relationship between these policies and social responsibility. The researchers meticulously trace pivotal stages and influential factors in shaping public policy, addressing challenges encountered by the government from 2003 to the present. The examination focuses on key facets of the state's tax policy, emphasizing its role in expanding economic horizons. Social responsibility is assessed through four dimensions: economic responsibility, legal responsibility, ethical responsibility and charitable responsibility.

To gauge these dimensions, a comprehensive questionnaire consisting of 32 items underwent thorough arbitration and evaluation, demonstrating commendable reliability through the alpha coefficient. Utilizing the statistical analysis program SPSS, the researchers analyzed the data, extracting descriptive statistical measures to elucidate the relationship and impact between tax policy and social responsibility dimensions. The study yields several noteworthy conclusions, highlighting the pivotal role of social awareness in fostering economic development. The improvement of living standards plays a crucial role in instigating social responsibility, and the meticulous automation of tax procedures can serve as a significant motivator for individuals to act with heightened social responsibility, thereby enhancing the efficiency of tax policy.

**Keywords:** fiscal policy, tax policy, economic development, tax burden, tax evasion, social responsibility.

**المبحث الاول ... منهجية البحث العلمي..**

**اولاً ... مشكلة البحث:** انطلق الباحثان في تحديد مشكلة البحث من غياب الدور الكبير الذي يجب ان تلعبه الإيرادات الضريبية في تحقيق الاهداف التي فرضت من خلالها الضريبة على المكلفين و هي الاهداف الاقتصادية و ذلك من خلال طرح مشكلة البحث عبر التساؤلات الآتية:

1. هل تؤثر السياسة الضريبية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل مفهوم المسؤولية الاجتماعية؟

2. الغياب الواضح للسياسة الضريبية في عملية التنمية الاقتصادية و تشجيع الاستثمار و الذي بدوره ينعكس على تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

**ثانياً ... هدف البحث.** يهدف البحث الى:

1. التعرف الى كيفية توظيف السياسة الضريبية بمختلف ادواتها لغرض تحقيق مختلف الاهداف واستثمارها بالشكل الامثل من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية.

2. التعرف عن دور الضريبة في تحمل مسؤولياتها الاجتماعية في نمو وتطور الخدمات التي تقدم في مختلف الدوائر الخدمية و الصحية و التعليمية .

3. تحقيق الاستثمار الامثل للإيرادات الضريبية التي تحصل من دافعي الضريبة (المكلفين) من خلال تحسين الخدمات التي تقدم للمجتمع.

**ثالثاً... أهمية البحث :** تكمن أهمية البحث في تركيزه على ثلاثة مواضيع مهمة هي السياسة الضريبية والتنمية الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية وكيف يمكن للسياسة الضريبية ان تؤثر في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة مع الاخذ بنظر الاعتبار المسؤولية الاجتماعية من خلال تناول عناصر وابعاد كل موضوع على حدة ومن ثم محاولة توظيف ابعاد المسؤولية الاجتماعية لتكون عنصر مهم للالتزام المكلفين دافعي الضريبة ومحاولة تحديد افضل الاساليب التي تجعل من السياسة المالية دور اساسي في تحقيق التنمية الشاملة.

**رابعاً... فرضية البحث :** تنص فرضية البحث الرئيسة على هنالك علاقة دالية بين المسؤولية الاجتماعية و السياسة الضريبية بوصفهما متغيرين مستقلين مع النمو الاقتصادي المستدام بوصفه المتغير التابع و يمكن قياسها احصائياً و تبين انعكاساتها السلبية و الايجابية في آن واحد معاً. ومن هذه الفرضية الرئيسة يمكن وضع الفرضيات الجزئية الآتية:

1- توجد فروق ذات دلالة احصائية في المسؤولية الاقتصادية تعود الى السياسة الضريبية والتنمية الاقتصادية.

2- توجد فروق ذات دلالة احصائية في المسؤولية القانونية تعود الى السياسة الضريبية والتنمية الاقتصادية.

3- توجد فروق ذات دلالة احصائية في المسؤولية الاخلاقية تعود الى السياسة الضريبية والتنمية الاقتصادية.

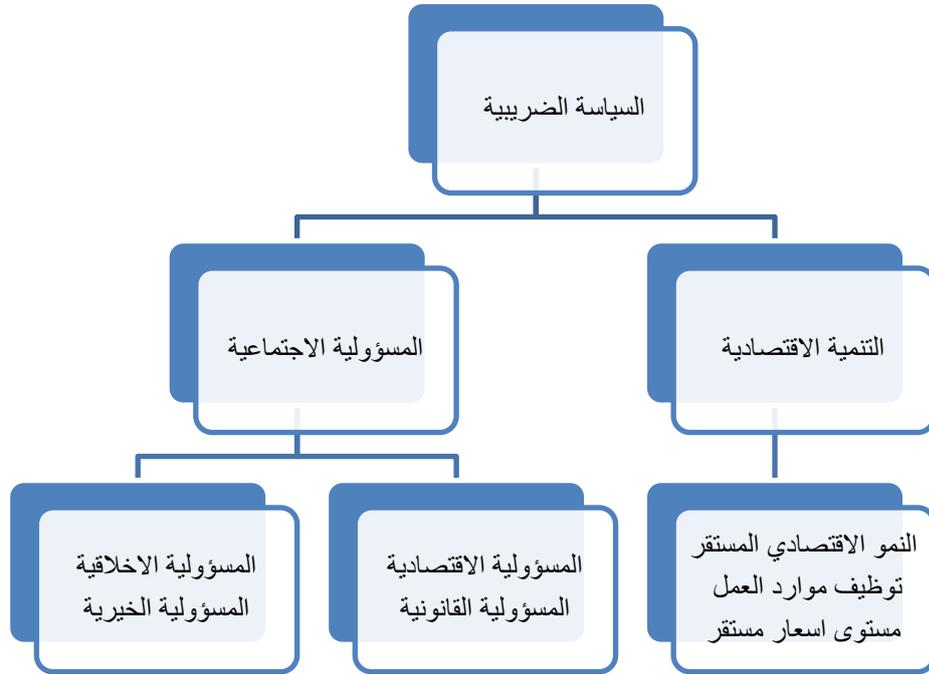
4- توجد فروق ذات دلالة احصائية في المسؤولية الخيرية تعود الى السياسة الضريبية والتنمية الاقتصادية.

5- للسياسة الضريبية أثر في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

**خامساً... منهجية البحث :** اعتمد الباحثان في منهجية البحث على المنهج العلمي الاحصائي الوصفي و التحليلي في وصف و تحليل النتائج التي تم الحصول عليها من عينة البحث بعد المعالجة وفق البرنامج الاحصائي SPSS.

**سادساً... عينة البحث:** تم اختيار عينة البحث بدقة من قبل الباحثين وفق فئات مختلفة من العاملين في الجانب المالي و الاقتصادي والضريبي ، فضلاً عن المكلفين بالدفع الضريبي سواء كانوا اشخاص طبيعيين او معنويين و البعض الاخر من فئات المجتمع العراقي ممن يتأملون بتحقيق المنفعة الاجتماعية من الإيرادات الضريبية.

### سابعاً... المخطط الفرضي للبحث .



### المبحث الثاني ... الاطار النظري

#### المحور الاول ... السياسة الضريبية .

اولاً... مفهوم السياسة الضريبية : السياسة الضريبية هي نظام من التدابير الحكومية الاقتصادية والمالية والقانونية لإنشاء النظام الضريبي للدولة، حيث يكون الهدف هو ضمان الاحتياجات المالية للدولة، وفئات اجتماعية معينة من المجتمع، فضلاً عن تنمية اقتصاد الدولة من خلال إعادة توزيع الموارد المالية.

السياسة الضريبية هي جزء من التشريع الذي يؤثر بشكل مباشر على تشكيل التشريع الضريبي، ونتيجة لذلك يحدد مقدار الضرائب التي ندفعها. السياسة الضريبية ليست سوى جزء من استراتيجية التنمية للدولة، و لا يمكن للسياسة الضريبية أن توجد بمعزل عن خطط تطوير المجالات الأخرى للسياسة الاجتماعية والاقتصادية و انما يجب الجمع بين جميع الاتجاهات. (Mezentseva: 2020: P 736)

و يرى الباحثان ان السياسة الضريبية هي مجموعة من التدابير والإجراءات القانونية التي تتخذها السلطات والإدارة في مجال الضرائب و يتم تصميم السياسة الضريبية لحل العديد من المشكلات في وقت واحد و هي كالاتي :

1. المالية، أي ضمان تحصيل الضرائب في ميزانية الدولة.
2. اقتصادية، حيث أن السياسة الضريبية ينبغي أن تعزز النمو الاقتصادي.
3. الاجتماعية، الحد من عدم المساواة في الدخل وتوفير المزايا الضريبية وما إلى ذلك.
4. الدولية، من خلال إبرام المعاهدات والاتفاقيات والاتفاقيات الدولية (بشأن تجنب الازدواج الضريبي، وتوفير المعلومات الضريبية لغير المقيمين، وما إلى ذلك)(Tychina : 2019: p 284)

من الواضح أن النظام الضريبي والسياسة الضريبية مفهومان مرتبطان بشكل لا ينفصم ولا يمكن تنفيذ أي سياسة ضريبية إلا في إطار النظام الضريبي الحالي. اما أهداف السياسة الضريبية ممن ان نوضحها من خلال الشكل التالي:

## شكل رقم (1) أهداف السياسة الضريبية



الشكل : من اعداد الباحثين.

ثانياً... أنواع السياسة الضريبية: هناك ثلاثة أنواع رئيسية من السياسة الضريبية: (Solarik: 2016: P 15)

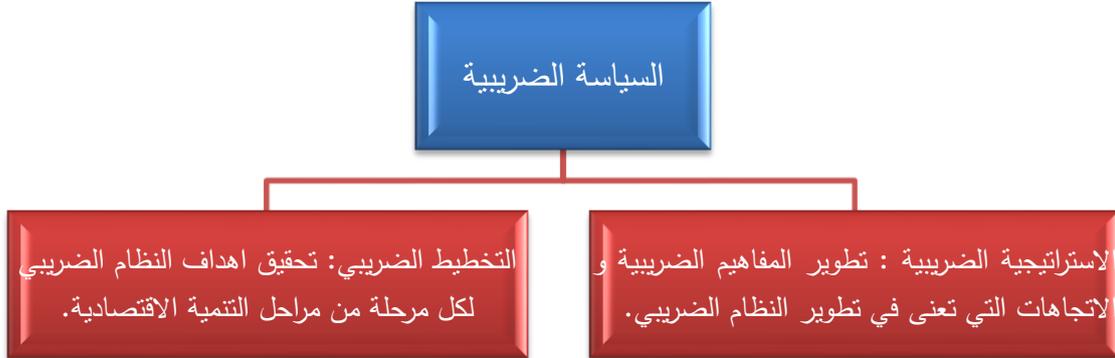
1. سياسة ضريبية عالية. و هي تلك التي تستخدم على المدى الطويل، و التي يتبين من خلالها أن مستوى العبء الضريبي على دافعي الضرائب مرتفع بشكل فاحش، وهو ما يؤثر سلباً في نهاية المطاف على اقتصاد البلاد ككل.
  2. سياسة ضريبية منخفضة (معقولة). و يتم استخدامها في المقام الأول لدعم الأعمال التجارية والقطاع الحقيقي للاقتصاد، كما أن انخفاض معدلات الضرائب له تأثير مفيد على مناخ الاستثمار في الدولة.
  3. سياسة الضرائب المرتفعة وفي نفس الوقت منح عدد كبير من المزايا والخصومات الضريبية، وعلى الرغم من ارتفاع مستوى الضرائب، فإن هذه السياسة توفر مستوى عالٍ إلى حد ما من الضمانات الاجتماعية لدافعي الضرائب.
- ثالثاً... الاتجاهات الرئيسية للسياسة الضريبية: يحدد كل نظام ضريبي لنفسه بشكل مستقل الاتجاهات الرئيسية للسياسة الضريبية، والتي قد تشمل:

1. إنشاء نظام ضريبي مستقر.
  2. إنشاء (توسيع، تخفيض) المزايا الضريبية لفئات معينة من دافعي الضرائب.
  3. تطوير النظام الضريبي.
- الاتجاهات الرئيسية للسياسة الضريبية" تحتوي على المعلومات التالية: (Ivanova: 2014: p71)
1. العبء الضريبي والتحليل والمستوى و مقارنة هذا المؤشر في العراق و باقي الدول الأجنبية.
  2. التدابير المقررة للفترة قيد الاستعراض.

وبالتالي، فإن وثيقة السياسة الضريبية تتمتع ببنية متناغمة ومتسقة. حيث يقوم العراق بوضع التوجهات الرئيسية للسياسة الضريبية للسنة المالية المقبلة والسنتين المقبلتين. ويجب أخذها بعين الاعتبار عند التخطيط للموازنة الاتحادية، وكذلك عند إعداد الموازنات على المستويين الإقليمي والمحلي. وفي الوقت نفسه، فإن المبادئ التوجيهية ليست عملاً قانونياً. (Smelova: 2015: p 406)

اعتماداً على حالة الاقتصاد والأهداف التي تعتبرها الدولة ذات أولوية في مرحلة معينة من التنمية الاقتصادية، يتم استخدام أساليب مختلفة لتنفيذ السياسة الضريبية. كونها جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية والمالية، تعتمد السياسة الضريبية أيضاً إلى حد كبير على أشكال وأساليب السياسة الاقتصادية والمالية للدولة. نستعرض لكم أشكال السياسة الضريبية للدولة في الشكل رقم 2 مصدر الضرائب هو دخل الأفراد والكيانات القانونية التي تشارك في الإنتاج وأنواع أخرى من الأنشطة. (Panskov: 2019: p 436)

## الشكل رقم (2) أشكال السياسة الضريبية



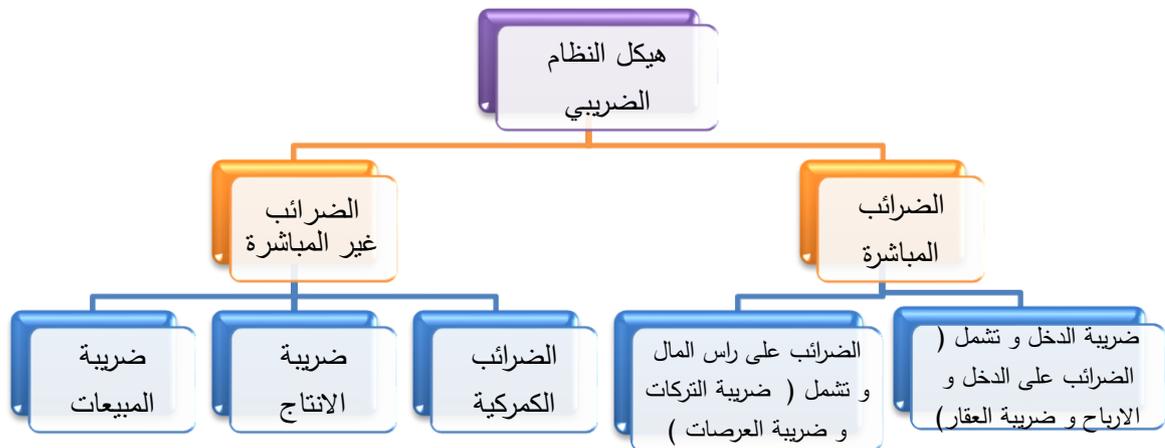
الشكل : من اعداد الباحثين .

ومن حيث تأثيرها على الاقتصاد وقدرته التنافسية، فإن الضرائب على النفط يمكن مقارنتها بقيمة سعر صرف العملة الوطنية، لأنها تميز تكلفة المنتجات النفطية وتؤثر على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني تقريباً. يتم تحديد اختيار السياسة الضريبية التي تتبعها الدولة من خلال الأهداف التي يواجهها اقتصاد الدولة في كل مرحلة من مراحل تطوره. في المرحلة الحالية من التنمية، هدف السياسة الاقتصادية هو بناء اقتصاد متطور للغاية، والذي تمثله جميع القطاعات اللازمة لضمان عمل الدولة. بهذه الطريقة فقط يمكننا توفير ملايين فرص العمل الجديدة ووقف رحيل المتخصصين المؤهلين من الدولة والمساعدة في ضمان التنمية الاقتصادية المستدامة (Shcherbakova: 2017: p 30). الغرض من النظام الضريبي هو تعظيم ملء ميزانية الدولة بشكل مباشر، على الرغم من أن طرق تحقيق هذا الهدف قد تكون مختلفة.

وبالتالي، يمكن تحقيق زيادة في تحصيل الضرائب وزيادة في إيرادات الميزانية والصناديق الاجتماعية نتيجة لزيادة معدلات الضرائب، أو بسبب زيادة عدد الأشياء الخاضعة للضرائب وزيادة دخلها. الاتجاه الثاني هو الأولوية، لأنه يتوخى بناء منظمات جديدة، وزيادة في عدد فرص العمل ودخل المواطنين. على الرغم من أن تنفيذ هذا الاتجاه يفرض متطلبات عالية على تنظيم النظام الضريبي. مطلوب تحسينه، وينبغي أن يكون معياره هو زيادة كفاءة الإنتاج.

اما الهيكل الضريبي في العراق يتكون من مجموعة من الضرائب التي فرضها وفق تشريعات قوانين خاصة صدرت من قبل السلطة التشريعية و الموضحة بالشكل رقم 3 .

## شكل رقم (3) هيكل النظام الضريبي في العراق



الشكل : من اعداد الباحثين.

تكون مساهمة النظام الضريبي في العراق نسبة محدودة في الموازنة العامة للدولة تكاد لا تتجاوز نسبة 12% في افضل الاحوال لذا يرى الباحثان ضرورة العمل على وضع خطط افضل بغية تحسين و تطوير حجم الايرادات الضريبية و التي تساهم في دورها في تعزيز التمويل للموازنة العامة للدولة و ذلك من خلال العمل على خلق ظروف افضل للمكلفين بتسديد الضرائب المستحقة بذمتهم و تشجيعهم من خلال منح سماحات و امتيازات ضريبية تساهم في زيادة الوعي و التثقيف الضريبي الغائب عن المجتمع و الذي بدوره سوف ينعكس على تحسين مستوى الرفاهية للمجتمع و تقديم خدمات افضل وتطوير و تحقيق الاهداف المرسومة من قبل الحكومة المركزية بشرط العمل بكل شفافية و نزاهة في عملية الفحص و التدقيق الضريبي و غيرها من الخدمات التي من شأنها ان تساعد في عملية تنويع مصادر التمويل.(Polyaka: 2015: p 474)

### المحور الثاني ... التنمية الاقتصادية .

اولاً... مفهوم التنمية الاقتصادية: تختلف مفاهيم النمو الاقتصادي عن بعضها البعض، أولاً وقبل كل شيء، في موقف الباحثين من هذه المشكلة فيما إذا كان النمو الاقتصادي مرغوباً أم غير مرغوب فيه. دعونا ننظر إلى الحجج المؤيدة للنمو الاقتصادي والحجج ضده هناك نوعان من المفاهيم التي تتعلق بالتنمية الاقتصادية (الصفريّة و المستدامة).

مفهوم النمو الاقتصادي الصفري النمو المستمر في احتياجات السكان والتشجيع الأيديولوجي والإعلاني لتحديث نطاق السلع الاستهلاكية والاستثمارية بسرعة، من ناحية، وكذلك الوعي بالقيود إلى حد استنفاد الموارد ومن ناحية أخرى، أصبحت الزيادة السريعة في الأضرار التي تلحقها أنظمة الإنتاج بالبيئة سبباً في إعادة التفكير في تقييم النمو الاقتصادي.

مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة: تُفهم التنمية الاقتصادية المستدامة على أنها نوع خاص من الديناميكيات الاقتصادية تهدف إلى تلبية احتياجات عصرنا على أكمل وجه ممكن، وفي الوقت نفسه، لا شيء يهدد تلبية احتياجات الأجيال القادمة. ويرتكز مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة على مراعاة ثلاثة جوانب: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وفي الجانب الاقتصادي، يجب أن تضمن التنمية المستدامة النمو الفعال والمستدام. وفي الجانب الاجتماعي، ينبغي أن تهدف التنمية الاقتصادية المستدامة إلى: تقليص الفجوة بين دخل أغنى وأفقر شرائح السكان؛ الحفاظ على تراث الثقافة المادية والروحية، ضمان الحقوق الديمقراطية فيما يتعلق بمشاركة شرائح مختلفة من السكان في اتخاذ القرارات الإدارية، وما إلى ذلك. ومن منظور بيئي، فإن هدف التنمية الاقتصادية المستدامة هو ضمان حصول جميع الأجيال على الموارد الطبيعية وبيئة لا يدمرها النشاط الاقتصادي.

وبعبارة أخرى، فإن مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة يقوم على تغيير نموذج السياسة الاقتصادية من ضمان معدلات عالية من النمو الاقتصادي والمساعدة الاجتماعية للعاطلين عن العمل خلال فترات الكساد إلى هدف أكثر توازناً من وجهة نظر طويلة الأمد. - آفاق المدى، ومضمونها هو تهيئة الظروف للتنمية الاقتصادية الفعالة والموجهة اجتماعياً، والاستراتيجية التي تتمثل مهمتها في الحفاظ على البيئة الطبيعية. (Ethan: 2016: p 78)

وهناك مفهوم آخر للنمو الاقتصادي هو النمو المبتكر هو النمو الذي يعتمد على المبادرة الريادية في مجال النشاط الاقتصادي السوقي والعلمي والفني والتنظيمي. ويتوافق هذا المفهوم مع النوع المكثف من النمو الاقتصادي. من سمات النوع المبتكر من النمو أن الابتكار يجعل من الممكن إزالة (أو تقليل) الحواجز التي تشكلها عوامل الطلب والتوزيع بسبب التناقض بين الكفاءة والتوجه الاجتماعي للنمو الاقتصادي.

و يرى الباحثين بشكل عام، تسعى التنمية الاقتصادية المستدامة إلى خلق نظام اقتصادي مستدام يعزز رفاهية جميع الناس والحفاظ على البيئة للأجيال القادمة.(Todaro & Smith: 2009: p 128)

ملاءمة مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة في الظروف الحديثة وفي العالم الحديث، أصبح من الواضح أن النماذج التقليدية للتنمية الاقتصادية، القائمة على النمو غير المحدود واستهلاك الموارد، من غير الممكن أن تستمر إلى ما لا نهاية. فهي تؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية والتلوث البيئي وعدم المساواة الاجتماعية. أصبح مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة ذا أهمية متزايدة في ظل التحديات العالمية مثل تغير المناخ، واستنزاف الموارد الطبيعية، وتدهور نوعية الهواء والمياه، والمشاكل الاجتماعية مثل الفقر وعدم المساواة. وتقدم التنمية الاقتصادية المستدامة نهجا بديلا يسعى إلى تحقيق التوازن بين الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للتنمية. فهو يدرك أن النمو الاقتصادي لا يمكن تحقيقه على حساب البيئة والرفاه الاجتماعي. في الظروف الحديثة، أصبحت التنمية الاقتصادية المستدامة ضرورة لضمان استدامة المجتمع وازدهاره على المدى الطويل. فهو يوازن بين احتياجات جيل اليوم واحتياجات الأجيال القادمة، مما يضمن الحفاظ على الموارد والبيئة للأجيال القادمة. (Dang and Pheng: 2015: p 143)

وبالإضافة إلى ذلك، تساعد التنمية الاقتصادية المستدامة على خلق فرص جديدة للنمو الاقتصادي والابتكار. فهو يحفز تطوير التكنولوجيات النظيفة وكفاءة الطاقة والسياحة المستدامة وغيرها من الصناعات التي يمكن أن تخلق فرص عمل جديدة وتحسن نوعية الحياة. ومن ثم فإن أهمية مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة في الظروف الحديثة تكمن في ضرورة تحقيق التوازن بين الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للتنمية، بما يضمن استدامة ورفاه المجتمع على المدى الطويل، فضلا عن خلق فرص جديدة للنمو الاقتصادي والتنمية.

**ثانياً... المبادئ الأساسية للتنمية الاقتصادية المستدامة** حيث تعتمد التنمية الاقتصادية المستدامة على عدة مبادئ أساسية تساعد على إنشاء نظام اقتصادي مرن ومرن. وهنا بعض منها: (Ethan: 2016: p 78)

1. **تكامل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية:** تسعى التنمية المستدامة إلى أن تأخذ في الاعتبار ليس فقط الجوانب الاقتصادية، بل أيضا الجوانب الاجتماعية والبيئية. وهذا يعني أن التأثير على البيئة والرفاهية العامة يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات ووضع الاستراتيجيات.
  2. **الاستخدام الفعال للموارد:** تسعى التنمية المستدامة إلى الاستخدام الفعال للموارد لتقليل النفايات والآثار السلبية على البيئة. ويمكن أن يشمل ذلك استخدام الطاقة المتجددة، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة، وتحسين إدارة النفايات.
  3. **الحفاظ على التنوع البيولوجي:** تدرك التنمية المستدامة أهمية الحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية. ويشمل ذلك حماية الموارد الطبيعية واستعادتها، والحفاظ على الحيوانات والنباتات، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.
  4. **التوزيع العادل للمنافع:** تسعى التنمية المستدامة إلى التوزيع العادل للمنافع والفرص. وهذا يعني أنه يجب أن يتمتع جميع الناس بفرص متساوية للتطور وتجربة الرفاهية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تأخذ التنمية المستدامة في الاعتبار احتياجات ومصالح السكان المحليين حتى لا تخلق تفاوتات اجتماعية وصراعات.
- بشكل عام، تسعى التنمية الاقتصادية المستدامة إلى خلق نظام اقتصادي مستدام ومستدام يعزز رفاهية جميع الناس والحفاظ على البيئة للأجيال القادمة.

**ثالثاً... اهداف التنمية الاقتصادية.**

يمكن تحديد اهم اهداف التنمية الاقتصادية من خلال الشكل التالي:

## شكل رقم (4) الاهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية



الشكل : من اعداد الباحثين.

من الملاحظ للشكل اعلاه ان التنمية الاقتصادية ان حققت الاهداف المرسومة من قبلها، فانها تسعى بالدرجة الاولى الى العمل على تحسين الظروف المعيشية للسكان و توفير البيئة الملائمة لغرض وضع هذه الخطط موضع التنفيذ في سبيل تحقيق التقدم العلمي و التكنولوجي كما و سوف تعمل بكل جدية لغرض رفع مستوى الانتاجية في سبيل زيادة القدرة الاقتصادية و بالتالي سوف ينعكس على تحقيق الاستقرار في النظام الاقتصادي. (Wayne: 2006: p 75)

رابعاً... **مشكلات وتحديات تطبيق مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة** يواجه تطبيق مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة عدداً من المشاكل والتحديات التي قد تجعل من الصعب تحقيق الأهداف. بعض منها مذكورة أدناه:

1. **المشاكل الأيكولوجية:** إحدى المشاكل الرئيسية هي الحاجة إلى الحد من التأثير السلبي للنشاط الاقتصادي على البيئة.

ويشمل ذلك الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، والحد من تلوث المياه، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وما إلى ذلك. ومع ذلك، فإن تنفيذ مثل هذه التدابير يتطلب استثمارات كبيرة وتغييرات في عمليات الإنتاج، الأمر الذي قد يكون صعباً بالنسبة لبعض قطاعات الاقتصاد.

2. **مشاكل اجتماعية:** وتتطلب التنمية الاقتصادية المستدامة أيضاً مراعاة الجوانب الاجتماعية مثل الفقر وعدم المساواة والحصول على التعليم والرعاية الصحية. ومع ذلك، قد يكون من الصعب معالجة هذه القضايا بسبب محدودية الموارد واختلاف اهتمامات المجموعات السكانية المختلفة. (Prabha: 2020: p 68)

3. **مشاكل اقتصادية:** قد يواجه تنفيذ التنمية الاقتصادية المستدامة تحديات اقتصادية مثل نقص الاستثمار وارتفاع تكاليف إدخال تقنيات جديدة وانخفاض القدرة التنافسية في السوق العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحول إلى التنمية المستدامة قد يتطلب تغييرات في الهيكل الاقتصادي وإعادة توجيه الصناعات، مما قد يسبب صعوبات مؤقتة وفقدان الوظائف.

4. **المشاكل السياسية:** يتطلب تنفيذ التنمية الاقتصادية المستدامة تنسيقاً وتنسيق أعمال مختلف القوى السياسية وأصحاب المصلحة. ومع ذلك، فإن المشاكل السياسية مثل الافتقار إلى الإرادة السياسية والفساد وتضارب المصالح يمكن أن تجعل من الصعب اتخاذ القرارات اللازمة وتنفيذ تدابير التنمية المستدامة.

كل هذه المشاكل والتحديات تتطلب نهجاً متكاملًا وتعاونًا بين جميع أصحاب المصلحة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وضمان الرفاهية لنا وللأجيال القادمة.

### المحور الثالث... المسؤولية الاجتماعية (Social Responsibility)

أولاً... مفهوم المسؤولية الاجتماعية : في الماضي كانت المسؤوليات الأساسية للمنظمة محددة بشكل ضيق في إنتاج السلع و الخدمات و توفير الوظائف، أما في الوقت الحاضر فقد ازدادت مسؤولياتها لتشمل مجموعتين اضافيتين الاولى مرتبطة مع المسؤوليات الأساسية و تشمل صيانة الموارد و العلاقات مع المستهلكين و العلاقات مع الافراد و امان المنتج و حماية البيئة. أما المجموعة الثانية فهي مسؤوليات ذات طبيعة عامة و تشمل المساعدة في تخفيف البطالة و المساهمة في الفنون و التطوير الحضري و اسناد البحوث الأساسية و مساعدة المؤسسات التربوية و المساهمة في الاغاثة. (Marquez: 2023: p 264)

و قد تم تحديد المسؤولية الاجتماعية في جانبين مهمين الاول في تحديد التأثيرات السلبية و الايجابية للمنظمة على المجتمع، فالسلو الايجابي يتمثل بالالتزام بضوابط و قواعد و سلوكيات المجتمع و عاداته و تقاليده و السلوك السليبي يتمثل بالنشاطات المنحرفة و السلويات اللااخلاقية. أما الجانب الثاني فيتعلق بتحديد رجة مسؤولية المنمة في تأمين احتياجات المجتمع و دعم مسيرته و حل مشاله من خلال التطبيق الجيد و الملتزم بالقوانين و الانمة و التعليمات السائدة و احترام و مراعاة الاعراف و العادات و التقاليد و الاهتمام بتشجيع السلويات الايجابية و الحد من السلويات السلبية و دعم النشاطات الاجتماعية و الصحية و التعليمية و الامنية و الثقافية التي تطور المجتمع و الحفاظ على المؤسسات الاجتماعية و تطويرها و دعمها و تأمين الاحتياجات الاجتماعية للافراد و المجتمع بشكل جيد و كفوء و مستمر لادامة المجتمع و تأمين بقائه. (Maon, Lindgreen, and Swaen: 2009: p 77)

أما البعض الاخر من العلماء فقد عرف المسؤولية الاجتماعية بانها تعهد و التزام متخذي القرار في القيام بالافعال التي من شأنها ان تحافظ على ثروة المجتمع و تطورها مع تحقيق فائدتها الذاتية بنفس الوقت . كما عرفت بانها التزام المنمة بان تضع نصب عينها خلال عملية صنع القرار الاثار و النتائج المترتبة عن هذه القرارات على النظام الاجتماعي بطريقة تضمن ايجاد توازن مطلوب بين تحقيق الاريح الاقتصادية المطلوبة والفوائد الاجتماعية المترتبة على هذه القرارات. (Hopkins: 2007: p 82)

و يمكن ان يتم تناول مفهوم المسؤولية الاجتماعية من خلال التطور التاريخي للفكر الاداري و الذي يمكن ان يقسم على ثلاث مفاهيم : (Amato, Henderson, and Florence: 2009: p 132)

**المفهوم الكلاسيكي:** يتلخص هذا المفهوم في افكار العالم الاقتصادي ادم سميث التي تؤكد على ان الهدف الاساسي لجميع منظمات الاعمال هو تحقيق اعلى مستوى من الاريح ، فهذه المنظمات تتطلق من مبدأ (ما هو جيد للمنظمة هو جيد للمجتمع). و ان اداء العاملين يجب ان ينسجم مع المعايير المحددة لكل نشاط و ان اهدافهم الشخصية تكون بمعل عن اهداف المنظمة. أما التعامل مع المستهلك فيكون على اساس ان المستهلك هو المسؤول عن القرار الذي يتخذه كما ان القيم الاجتماعية ليس لها وجود في تفكير ادارة المنظمة. (Alhammedi: 2018: p 143)

**المفهوم الاداري :** و الذي جاء في اعقاب عام 1930 باتجاه فكري اداري مغاير لوجهة النظر التقليدية ، اي التحول من الهدف الاحادي للمنظمة المتمثل بتعظيم الاريح الى اضافة هدف اخر يتمثل بتعظيم الرضا للمديرين انفسهم. اي البحث عن القوة و الامان و الموقع المتميز في ظل نمو و اتساع المنظمة و امتداد ذل الى الرضا الى العناصر المؤثرة و المتفاعلة معها سواء داخل المنظمة او خارجها. (Nochai & Nochai: 2014: p 234)

**المفهوم البيئي :** ظهرت ملامح هذا المفهوم في عام 1960 الذي يتلخص بان على المنظمات ان تضع المصلحة العامة للمجتمع فوق اي اعتبار ذاتي و ان يتم تحقيق الاريح على الامد الطويل بنفس الوقت دون ان يكون هنالك اي تعارض بين الهدفين. لذلك فان المنظمة تنظر الى العاملين بكل احترام و تقدير و هي مسؤولة عن تجهي المستهلكين بالسلع و الخدمات الضرورية التي يحتاجونها كما ان القيم الاجتماعية و الانسانية التي تتعامل بها المنظمة وفق هذا المفهوم تتطلق من كون ان الفرد عندما يعمل في المنظمة فانه لايفصل عن كونه انساناً.

كما يرى البعض ان اساس مفهوم المسؤولية الاجتماعية هو امتلاك المنظمات للالتزامات مجتمعية قد لا تساهم في ربحيتها، و على المستوى الدولي فهي تشمل على المتوقع بان الشركات المتعددة الجنسية تهتم بنفسها مع اهتمامها بالتأثيرات الاجتماعية و الاقتصادية لقراراتها. كما يمكن ان تعبر عنها بانها تكامل الاهتمامات البيئية و المجتمعية في عمليات المنظمة و تفاعلها مع اصحاب المصالح من حولها. (Hohnen: 2007: p 67)

يلاحظ مما سبق ان هنالك مفاهيم ركت بصورة رئيسة على المحيط الداخلي للمنظمة المتمثل بالافراد العاملين فيها ومفاهيم اخرى ركزت على المحيط الخارجي للمنظمة في حين ان مفاهيم اخرى قد جمعت بين الاثنتين و دعت الى مسؤولية اجتماعية تضمن تطور المنظمة و الاقتصاد و المجتمع و البيئة على حد سواء. اي ان هناك اتجاهين للمسؤولية الاجتماعية مسؤولية داخلية و اخرى خارجية . (Gheraia, Saadaoui, & Abdelli: 2019:2026)

### ثانياً... أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

لقد تناول هرم كارول المسؤولية الاجتماعية بأربعة ابعاد تبدأ من قاعدة الهرم هي : (Hopkins: 2004: p 26)

1. المسؤولية الاقتصادية : اي ان المنظمة عندما تحقق الازدياد فانها تحقق قاعدة اساسية للوفاء بالمتطلبات الاخرى.
2. المسؤولية القانونية: اي ان قواعد العمل الاساسية هي القوانين التي تحدد ما هو صحيح وما هو خاطيء.
3. المسؤولية الاخلاقية: اي ان المنظمة تتجنب الاضرار بالفئات المختلفة وتراعي الاخلاق والعدالة في قراراتها.
4. المسؤولية الخيرية: اي مساهمة المنظمة في تعزيز موارد المجتمع وتحسين نوعية الحياة والرفاهية.

اما فقد وضع بعدين للمسؤولية الاجتماعية هما البعد الداخلي و البعد الخارجي حيث يتضمن البعد الداخلي ممارسات المسؤولية الاجتماعية داخل المنظمة و التي تتعلق بقضايا مثل :

1. ادارة الموارد البشرية.
2. الصحة و السلامة في العمل .
3. التكيف للتغيير .
4. ادارة التثريات البيئية و الموارد الطبيعية .

ترتبط القضايا الثلاثة الاولى بالعاملين ، فالاستثمار في راس المال البشري هو تحدي رئيسي للمنظمة و مسألة الصحة و السلامة تكون عن طريق التشريعات و الازلام ، و قد يتطلب التكيف اعادة الترتيب و التشكيل ، اما القضية الرابعة فترتبط بالممارسات المسؤولة بيئياً خاصة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية المستخدمة في الانتاج. و جميع هذه القضايا تفتح الطريق لادارة التغيير الملائمة بين التطور المجتمعي و التناقضات المتطورة.

اما فيما يتعلق بالبعد الخارجي ففيه تتوسع المسؤولية الاجتماعية الى خارج المنظمة في المجتمع المحلي و تتضمن مدى اوسع من اصحاب المصلحة بالإضافة الى العاملين و اصحاب الاسهم و شركاء الاعمال و المجهزين و الزبائن و السلطات العامة ، اي ان القضايا المرتبطة بهذا البعد تتضمن : (Hopkins: 2004: p 26)

1. المجتمعات المحلية.
2. شركاء الاعمال و المجهزين و الزبائن.
3. حقوق الانسان .
4. اهتمامات بيئية عالمية .

استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية: توجد اربع استراتيجيات مهمة للمسؤولية الاجتماعية و هي تمثل درجات مختلفة للالتزام من قبل المنظمات و ما موضحة في الشكل التالي

## شكل رقم (5) استراتيجيات الالتزام نحو المسؤولية الاجتماعية



المصدر : من اعداد الباحثين.

اما البعض فقد تناول استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية بشكل مداخل تنظيمية تشتمل على نفس المضامين التي تم تناولها سابقاً مع بعض الاختلافات البسيطة في التسميات مع التأكيد على ان هذه المداخل التنظيمية الاربعة هي المواضيع التي تستطيع المنظمة اخذها اي التزاماتها اتجاه المجتمع و هي تقع على طول سلسلة تترتب من الدرجة الأدنى الى الأعلى من ممارسات مسؤولية اجتماعياً وقد تم توضيحها بالشكل التالي و الذي يبين تدرجات المسؤولية الاجتماعية .

## شكل رقم (6) درجة المسؤولية الاجتماعية



المصدر : من اعداد الباحثين.

الشكل اعلاه يبين لنا تمثيل درجات المسؤولية الاجتماعية بشكل متدرج من الأدنى الى الأعلى و الذي يبين لنا قيام المنظمة بتحقيق المتطلبات الاقتصادية و القانونية و الاجتماعية و المبادرات الاختيارية و الطوعية اتجاه المجتمع الذي هو جزء منه حيث يجعلها في قمة التزامها بمسئوليتها الاجتماعية اتجاه مجتمعها من اجل تطوره المستمر والمحافظة على بقائه بالصورة المرضية مقابل التغيرات البيئية المحيطة به. (Hancock: 2005: p 96)

## المحور الرابع... تحليل العلاقة والاثر بين السياسة الضريبية والتنمية الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية

لغرض دراسة العلاقة و اثر السياسة الضريبية والتنمية الاقتصادية في المسؤولية الاجتماعية تم تنظيم استبانة وزعت على اكثر من 75 فرد من الافراد العاملين في المجال الضريبي وتم الحصول على 57 اجابة صحيحة اذ كانت درجة الثبات 85% باستعمال معامل الفا. حيث تم اسخدام برنامج spss لتحليل الاستبانة وكالاتي:

اولاً: متغيرات الاستبانة : ضمت الاستبانة 32 فقرة عدا المعلومات العامة موزعة كالآتي :

1- المتغير المستقل: السياسة الضريبية والتنمية الاقتصادية بواقع 16 فقرة في الاستبانة.

2- المتغير التابع: وهي اربع متغيرات ضمت محاور المسؤولية الاجتماعية ( المسؤولية الاقتصادية، المسؤولية القانونية ، المسؤولية الاخلاقية، المسؤولية الخيرية)

ثانياً: المعالجة الاحصائية المستخدمة : تم التعامل مع البيانات من خلال المعالجة الاحصائية وفقاً للتكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي و حساب الانحراف المعياري و معامل الارتباط و من ثم تحليل ANOVA و تحليل الانحدار الخطي .  
ثالثاً: اعتماد مقياس ليكرت الخماسي كميزان تقديري كما في جدول (1)

جدول (1) الاتجاه العام لمقياس ليكرت الخماسي

الاتجاه العام	المتوسط المرجح	الاستجابة	Likert scale
عدم الاتفاق بشدة	من 1.00 – 1.79	لا اتفق بشدة	1
عدم الاتفاق	من 1.80 – 2.59	لا اتفق	2
المحايدة	من 2.60 – 3.39	محايد	3
الاتفاق	من 3.40 – 4.19	اتفق	4
الاتفاق بشدة	من 4.20 – 5.00	اتفق بشدة	5

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على الادبيات

رابعاً: العينة الديموغرافية : كانت نسبة الذكور المشاركين في الاستبانة اقل من نسبة الاناث حيث كانت 36.8% في حين كانت نسبة الاناث 63.2%، اما الفئة العمرية، اعلى نسبة من المشاركين هم من الفئة العمرية (30-39) فبلغت 42.1% في حين اقل نسبة كانت للفئة العمرية (اكثر من 50 سنة) وبلغت 10.5% .  
من حيث سنوات الخدمة اعلى نسبة بلغت 42.1% ممن لديهم اكثر من 15 سنة خدمة تلتها 36.8% ممن لديهم خدمة تتراوح من 10 الى 15 سنة وتساوت النسبة لمن لديهم خدمة غير ذلك و بلغت 10.5% .  
من حيث المؤهل العلمي شكل حملة شهادة الماجستير 42.1% تليها حملة شهادة البكالوريوس 36.8% تليها حملة شهادة الدكتوراه 15.8% تليها حملة شهادة الدبلوم بنسبة 5.3% . اما من حيث التخصصات فتساوت التخصصات الهندسية والعلمية بنسبة 42.1% لكل منهما اما الانسانية كانت بنسبة 15.8% .  
خامساً : تحليل متغيرات البحث : شملت الاستبانة 16 فقرة بواقع 8 فقرات لكل من السياسة الضريبية والتنمية الاقتصادية واربعه محاور للمسؤولية الاجتماعية بواقع اربع فقرات لكل محور وتم تحليل كل محور على حدة باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري مع بيان اتجاه العينة لكل الفقرات .

جدول رقم (2) السياسة الضريبية والتنمية الاقتصادية

السؤال	المتوسط	الانحراف	اتجاه العينة	رتبة السؤال
محور السياسة الضريبية				
1. غياب الشفافية و الوضوح في التصرف بالارادات الضريبية.	4.1	0.59	الاتفاق	5
2. عدم توظيف الارادات الضريبية في تحقيق الاهداف المجتمعية.	3.5	0.82	الاتفاق	8
3. مدى قدرة الادارة الضريبية في تعزيز تمويل الموزانة.	3.58	0.89	الاتفاق	7
4. هل تعتقد وجود خطة علمية و عملية لتحقيق الاهداف المخطط لها.	4.16	0.94	الاتفاق	3
5. غياب الوعي و الثقافة الضريبية لدى غالبية افراد المجتمع.	4.32	0.66	الاتفاق بشدة	2
6. اهمية تفعيل دور السياسة الضريبية في تعزيز قدرة الدولة لمواجهة التزاماتها.	4.16	0.94	الاتفاق	4
7. قدم التشريعات الضريبية و عدم مواكبة التطورات الحاصلة على المستوى التكنولوجي و التقني.	3.84	0.82	الاتفاق	6
8. وجود بعض الثغرات في التشريعات الضريبية تدفع بعض المكلفين الى التهرب الضريبي.	4.26	0.72	الاتفاق بشدة	1
محور التنمية الاقتصادية				
9. عدم وجود استغلال حقيقي للارادات الضريبية في تنمية و تطوير و استدامة المشاريع الاقتصادية و المجتمعية	3.96	0.83	الاتفاق	4
10. هل يتم تخصيص جزء من اليرادات الضريبية لخدمة اهداف فئات المجتمع.	3.92	0.87	الاتفاق	5
11. هل يساهم النمو الاقتصادي للدولة في تحقيق نسب عالية من اليرادات الضريبية نتيجة الاستقرار الامني	3.78	0.76	الاتفاق	7

الرقم	الاتفاق	الانحراف	المتوسط	السؤال
6	الاتفاق	0.84	3.91	12. سياسة التنمية الاقتصادية الحالية تساهم في تلبية احتياجات الحاضر دون الاخذ بنظر الاعتبار الاحتياجات المستقبلية .
8	الاتفاق	0.89	3.68	13. هل تراعي التنمية الاقتصادية المستدامة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتنمية في خططها المستقبلية .
3	الاتفاق	0.88	4.12	14. هل يؤخذ بنظر الاعتبار عند وضع خطط التنمية الاقتصادية الحفاظ على تراث المجتمع وتقليص الفجوات بين دخل السكان.
1	الاتفاق بشدة	0.77	4.48	15. ربط التكنولوجيا الحديثة في تحقيق اهداف واحتياجات المجتمع.
2	الاتفاق بشدة	0.78	4.38	16. وجود الفساد المالي والاداري يعتبر عائق حقيقي امام عملية تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى الاقتصادي والمالي والاجتماعي .

يبين جدول رقم (2) ان الاتجاه العام لهذا المحور هو الاتفاق عدا اربع فقرات كان اتجاه العينة الاتفاق بشدة باعلى متوسط حسابي بلغ 4.48 اما اقل متوسط حسابي بلغ 3.50 وانحراف معياري 0.81 .

### جدول رقم (3) المسؤولية الاجتماعية

الرقم	الاتفاق	الانحراف	المتوسط	السؤال
محور المسؤولية الاجتماعية / المسؤولية الاقتصادية				
4	المحايدة	0.77	3.11	17. هدف المنظمة هو الحصول على واردات اكثر .
3	المحايدة	0.81	3.21	18. تراعي المنظمة المشاكل الاجتماعية بشكل يؤثر على العمل.
1	الاتفاق	0.88	4.12	19. تتغاضى المنظمة عن التهرب الضريبي رغم علمها به.
2	المحايدة	0.78	3.23	20. زيادة الواردات تعني زيادة في تحفيز العاملين .
محور المسؤولية الاجتماعية / المسؤولية القانونية				
2	الاتفاق	0.69	3.79	21. تعمل المنظمة دائما على مراعاة القوانين والتعليمات.
1	الاتفاق	0.82	3.82	22. تعمل المنظمة بشكل صارم ضمن الاطار القانوني للمجتمع .
4	المحايدة	0.79	3.26	23. قد يكون هناك انتهاك لبعض القوانين والانظمة.
3	الاتفاق	0.72	3.79	24. دائما ما يكون هناك التزام بالقوانين والتعليمات مهما كلف ذلك .
محور المسؤولية الاجتماعية / المسؤولية الاخلاقية				
1	الاتفاق	0.89	3.47	25. تلتزم المنظمة بالمعايير الاخلاقية في عملها .
4	المحايدة	0.66	3.11	26. تسعى المنظمة دائما ان يكون عملها صحيح وعادل.
3	المحايدة	0.76	3.12	27. تتجنب المنظمة الحاق الضرر بالآخرين .
2	المحايدة	0.87	3.16	28. تلجأ المنظمة الى اعمال مشكوك فيها لتحقيق مكاسب اقتصادية.
محور المسؤولية الاجتماعية / المسؤولية الخيرية				
2	المحايدة	0.93	3.36	29. تشارك المنظمة مواردها مع المجتمع .
4	المحايدة	0.89	3.16	30. تخصص المنظمة جزء من مواردها لرفاهية المجتمع .
3	المحايدة	0.85	3.17	31. تهتم المنظمة بدعم الثقافة والتعليم.
1	المحايدة	0.95	3.46	32. تعمل المنظمة على تخصيص جزء من الواردات في انشاء البنى التحتية.

يبين جدول رقم (3) الفقرات الخاصة بمحاور المسؤولية الاجتماعية حيث كان اعلى متوسط حسابي 4.12 ويمثل الاتفاق واقل متوسط حسابي 3.11 ويمثل المحايدة وانحراف معياري 0.82 .

### جدول رقم (4) معامل الارتباط بين السياسة الضريبية والمسؤولية الاجتماعية

المسؤولية الخيرية	المسؤولية الاخلاقية	المسؤولية القانونية	المسؤولية الاقتصادية	محاور المسؤولية الاجتماعية
0.876**	0.765**	0.812*	0.644*	السياسة الضريبية

المصدر: من أعداد الباحثان .

\* معامل الارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05

\*\* معامل الارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.01

يوضح الجدول السابق معاملات الارتباط بيرسون بين السياسة الضريبية و محاور المسؤولية الاجتماعية حيث كانت في محور المسؤولية الاقتصادية العلاقة طردية متوسطة ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بقيمة 0.644 . اما محور المسؤولية القانونية جاءت العلاقة طردية بمعامل ارتباط قوي بقيمة 0.812 وبدلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 . اما محور المسؤولية الاخلاقية جاءت العلاقة طردية بمعامل ارتباط بقيمة 0.765 وبدلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.01 . واخيرا محور المسؤولية الخيرية جاءت العلاقة طردية باعلى معامل ارتباط بقيمة 0.876 وبدلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.01 .

#### جدول ( 5 ) نتائج اختبار التباين الاحادي ANOVA تبعا لمتغيرات المسؤولية الاجتماعية

محاور المسؤولية الاجتماعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة F	Sig	الدلالة الاحصائية
المسؤولية الاقتصادية	3.42	0.81	28.341	.000	دال احصائيا
المسؤولية القانونية	3.67	0.76	20.676	.000	دال احصائيا
المسؤولية الاخلاقية	3.22	0.80	19.889	.000	دال احصائيا
المسؤولية الخيرية	3.29	0.91	39.898	.000	دال احصائيا

المصدر: من أعداد الباحثان .

يوضح جدول (5) نتائج تحليل التباين الاحادي الاتجاه والذي نستنتج منه ان هناك فروق ذات دلالة احصائية في محاور المسؤولية الاجتماعية تبعا للسياسة الضريبية والتنمية الاقتصادية حيث جاءت قيمة F لمحور المسؤولية الاقتصادية 28.341 ومحور المسؤولية القانونية 20.676 ومحور المسؤولية الاخلاقية 19.889 والمسؤولية الخيرية 39.898 وجميعها بقيمة احتمالية 0.000 اصغر من 0.001 دالة احصائيا , كما يوضح الجدول ارتفاع قيمة المتوسطات حيث كانت اعلى قيمة لمحور المسؤولية القانونية بقيمة 3.67 من اصل 5 درجات وانحراف معياري 0.76

#### جدول رقم ( 6 ) نتائج تحليل الانحدار

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R <sup>2</sup>	ANOVA قيمة F	Sig	بيتا غير المعيارية B	قيمة T	دلالة t
السياسة الضريبية والتنمية الاقتصادية	المسؤولية الاقتصادية	0.809	0.711	34.170	0.00	0.188	2.244	0.011
	المسؤولية القانونية					0.209	2.532	0.015
	المسؤولية الاخلاقية					0.070	2.028	0.309
	المسؤولية الخيرية					0.629	3.375	0.000

المصدر: من أعداد الباحثان

يبين جدول رقم ( 6 ) نتائج تحليل الانحدار لمعرفة العلاقة و التأثير بين المتغير المسقل السياسة الضريبية والتنمية الاقتصادية والمتغير التابع المسؤولية الاجتماعية بمحاورها الاربعة (المسؤولية الاقتصادية ، المسؤولية القانونية، المسؤولية الاخلاقية، المسؤولية الخيرية) حيث تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد حيث أظهرت النتائج ان نموذج الانحدار معنوي من خلال قيمة F البالغة (34.170) بدلالة (0.00) اصغر من مستوى المعنوية (0.01). كما تبين النتائج ان المتغير المستقل يفسر 71% من التباين الحاصل في المسؤولية الاجتماعية من خلال معامل التحديد R<sup>2</sup> .  
و بالنظر الى القيم المثبتة تحت عمود بيتا B من خلال قيمة t و الدلالة المرتبطة بها , نستنتج انه كلما تحسن تطبيق السياسة الضريبية والتنمية الاقتصادية بالدرجة الاولى بمقدار وحدة واحدة تحسنت المسؤولية الخيرية بمقدار (0.629) في حين تأتي المسؤولية القانونية بالدرجة الثانية حيث كانت قيمة معامل بيتا (0.209) ، ثم تليها المسؤولية الاقتصادية بقيمة (0.188) واخيرا المسؤولية الخيرية بقيمة بيتا (0.070).



### المحور الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات: توصل الباحثان الى عدد من الاستنتاجات اهمها:

- 1- ضعف ادراك المجتمع لأهمية الثقافة الضريبية في تطور و نمو المجتمعات لاعتقادهم وجود الثروة المعدنية و التي يعتبرها البعض كافية للتنمية الاقتصادية.
- 2- غياب الشفافية في توظيف الإيرادات الضريبية في ظل عدم وجود بيانات دقيقة و صحيحة تنشر بصورة مستمرة .
- 3- تتوع اشكال الفساد الاداري والمالي يعتبر عائق اساسي و متجدد امام عملية تحقيق التنمية الاقتصادية.
- 4- الالتزام بالقوانين والتعليمات واضح مع وجود بعض الثغرات التي تساهم في التغاضي عن التهريب الضريبي.
- 5- عدم شعور المكلفين بدفع الضرائب و ان التزامهم بالدفع يمكن ان يصب في خدمة المجتمع.
- 6- توجد علاقة ارتباط طردية بين متوسطة الى قوية بين السياسة الضريبية ومحاور المسؤولية الاجتماعية.
- 7- قبول فرضية البحث الرئيسة بوجود فروق ذات دلالة احصائية في المسؤولية الاجتماعية تعود الى السياسة الضريبية والتنمية الاقتصادية ومنها الى الفرضيات الجزئية.

ثانياً: التوصيات: يمكننا هنا تقديم عدد من التوصيات التي نرجو ان تكون مفيدة وتساهم ولو بجزء بسيط من التطوير الفكري والعملية:

- 1- أتمتة العمل الضريبي يساعد بشكل كبير في الحد من الفساد المالي والاداري.
- 2- العمل على رفع ثقافة المجتمع بأهمية الالتزام الضريبي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي مثلاً.
- 3- ابراز دور الإيرادات الضريبية في تحقيق رفاهية المجتمع.
- 4- توسيع نطاق الجوانب الخيرية بما يوازي إيرادات دفع المكلفين بالضرائب.
- 5- ضرورة تنسيق الجهود في تسخير الإيرادات الضريبية في قطاع التنمية الاقتصادية المستدامة.

### المصادر:

- 1- Alhammadi, Abdulaziz (2018) "Corporate Social Responsibility: concepts, perspectives and link with corporate performance literature review", International Journal of Business and Management Review, vol.6, No.2, pp. 1-14, March.
- 2- Amato, Alessia D., Henderson, Sybil, Florence, Sue (2009) "Corporate Social Responsibility and Sustainable Business. A guide to leadership, tasks and functions", Center for Creative Leadership.
- 3- Dang, G., and Pheng, S. (2015), " Theories of Economic Development", in Infrastructure Investments in Developing Economics The Case of Vietnam. Springer, available at : <http://www.springer.com/978-981-287-247-0>.
- 4- Ethan Bueno de Mesquita (2016), Political Economy and Development for Public Policy, Princeton University Press, Chapter 11.
- 5- Gheraia, Z., Saadaoui, S., Abdelli, H. (2019) "Business Ethics and Corporate Social Responsibility: Bridging the Concepts", Open Journal of Business and Management, vol. 7, pp. 2020-2029.
- 6- Hancock, John (2005) "Investing in Corporate Social Responsibility: A Guide to best practice, business planning & the UK's leading companies".
- 7- Hohnen, Paul , Potts, Jason (2007) "Corporate Social Responsibility: An Implementation Guide For Business" International Institute for Sustainable Development.
- 8- Hopkins, Michael (2004) "Corporate Social Responsibility: working paper No.27, International labour office, Geneva, Switzerland, pp. 1-33.
- 9- Hopkins, Michael (2007) "Corporate Social Responsibility and International Development. Is Business the Solution?" Earthscan, UK.
- 10- Ivanova N.G., 2014, financial policy: questions of methodology and modern Russian practice. // Bulletin of the Financial University. No. 1(79). – pp. 64-73.
- 11- Maon, F., Lindgreen, A., and Swaen, V. (2009) "Designing and implementing corporate social responsibility: An integrative framework grounded in theory and practice", Journal of Business Ethics, vol.87, suppl.1, pp. 71-89.



- 12-Marquez, F. O., Valle, I. D., Lopez, E. S., Ortiz, G. F. (2023) "Collective Social Responsibility: An Extended Three-Dimensional Model of Corporate Social Responsibility for Contemporary Society" CIRIEC-España Revista de Economía Pública social v cooperative, pp.259-288.
- 13-Mezentseva P.A. Advantages and disadvantages of digitalization of tax control of added value // Russian regions in the focus of change: Collection of reports of the XIV International Conference. – 2020. – No. 814. – P. 735-736.
- 14-Nochai, Rangsan, Nochai, Titida (2014) "The Effect of Dimensions of Corporate Social Responsibility on Consumers' Buying Behavior in Thailand: A case study in Bangkok", International Conference on Economics, Social Sciences and Languages (ICESL 14), May 14-15, Singapore.
- 15-Panskov V.G. Taxes and taxation: textbook and workshop for applied bachelor's degree / 6th ed., revised. and additional – M.: Yurayt Publishing House, 2019.436 p.
- 16-Polyaka G. B. Taxes and taxation: textbook and workshop /Moscow: Yurayt Publishing House, 2015. – 474 p.
- 17-Prabha Panth, Economic Development: Definition, Scope, and Measurement, Osmania University, India, January 2020.
- 18-Shcherbakova I.G. Problems of tax administration of VAT and ways to solve them // Bulletin of the Udmurt University. Series "Economics and Law". – 2017. – No. 3.
- 19-Smelova E.V. Organization and methodology of tax audits: Moscow: Yurayt, 2015. – 406 p.
- 20-Solarik M.A. Classification of tax audits as a tool for implementing tax control for the purpose of its development /Kaluga Economic Bulletin. – 2016. – No. 1. – P. 13-15.
- 21-Todaro, M., & Smith, S. (2009). Economic development (10th ed.). Boston: Addison Wesley.
- 22-Tychina A.V. Methods for optimizing the profit tax of organizations in the Russian Federation / Bulletin of modern research. – 2019. – No. 1.10 (28). – pp. 280-286.
- 23-Wayne Nafziger, Economic Development, Cambridge University Press, Fourth Edition, USA, 2006.